تدريس علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية: دراسة في المشكلات اللغوية والايديولوجية

Teaching sociology at the Algerian University : Study of linguistic and ideological problems

براهيم قنيح -د. قاسمي صونيا
جامعة عبد الحميد مهري ـ قسنطينة
جامعة عبد الحميد مهري ـ قسنطينة
البريد الإليكترونيbrahim.kounih@univ-constantine2.dz

تاريخ الإرسال: 2019/06/16 تاريخ القبول:2019/06/26 تاريخ النشر: 2019/09/21

المؤلف المراسل: براهيم قنيح
البريد الإليكتروني: brahim.kounih@univ-constantine2.dz

ملخص:

يعتبر موضوع تدريس علم الاجتماع من بين المواضيع المطروحة على البحث باستمرار، من بداية دخوله إلى الجامعة إلى يومنا هذا، ويتم تناول هذا الموضوع انطلاقا من عدة متغيرات أهمها: وضعية هذا العلم، اللغة التي يدرس بها، الأيديولوجيا، المشاكل التي يعاني منها، الحلول الممكنة لتطويره، وغيرها. والباحثون الجزائريون في هذا التخصص كغيرهم من أقرانهم اهتموا بهذا الموضوع، وحاولوا دراسة أهم المشكلات اللغوية والأيديولوجية التي تقف عائقا أمام تطوير تدريس علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية، وذلك بغرض تفسير هذه المشاكل وتحليلها، ومناقشتها، واقتراح الحلول الممكنة لتجاوزها.

الكلمات المفتاحية:

التدريس; علم اجتماع; الجامعة الجزائرية; اللغة العربية; الأيديولوجيا

ABSTRACT :

Sociology is one of the subjects that are constantly put into focus of research, since its foundation to the present day. Sociology is addressed by several variables, the most important of which are: The status of this science, the problems this discipline suffers from, and possible solutions for its development among others. Here, Algerian researchers, alike their peers, were interested in this issue, they tried to diagnose the problems in the development of sociology in Algeria, in order to interpret, analyze and discuss these issues. They also tried to suggest some possible solutions to overcome these problems.

Keywords:

Teaching ; Sociology ; University of Algeria ; Arabic; Ideology

مقدمة:

لم يتهاون بعض أساتذة علم الاجتماع في الجزائر في دراسة موضوع تخصصهم من عدة جوانب، كما لم يمنعهم انتماؤهم إلى هذا التخصص من توجيه النقد إليه، بغية اكتشاف نقاط الضعف وتجاوزها،

ومعرفة نقاط القوة وتعزيزها، خاصة فيما يتعلق بكيفية تدريس هذا العلم، ونوعية البحوث العلمية التي ينتجها.

فمن خلال قراءاتنا لبعض البحوث التي أنتجها الأساتذة الباحثون حول هذا الموضوع، وجدنا أنّهم تطرقوا لمختلف المشاكل (التاريخية، واللغوية، والأيديولوجية، وغيرها). ولقد حاولنا عرض هذه الأفكار ومناقشتها باختصار وتركيز شديدين، بهدف الكشف عن المشاكل اللغوية والأيديولوجية التي تعاني منها عملية تدريس علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية كما يراها هؤلاء الأساتذة، كونهم يمثلون الحجر الأساس في بناء هذا التخصص، من خلال نشاطهم التربوي والعلمي. كما تطرقنا في هذا المقال إلى الحلول المقترحة من طرفهم ومن طرفنا، بُغية الخروج باستشراف حول مستقبل هذا العلم في الجزائر. ومن جهة أخرى أبدينا رأينا الخاص في تقدير هذا الموضوع شرحاً ونقداً، انطلاقا من تجربتنا البسيطة وفي حدود الدور الذي يمكننا القيام به.

مدخل عام:

لقد مرّ علم الاجتماع في الجزائر بعدة محطات تاريخية مهمة لابد من الوقوف عندها، ومحاولة فهمها، ومعرفة أهم الأثار التي خلفتها على علم الاجتماع الحالي سواء أكانت إيجابية أو سلبية، لأنه حسب اعتقادنا لا يمكن فهم الظاهرة الاجتماعية إلا بالرجوع إلى الخلفيات التاريخية لها. ذلك ما يؤكده الباحث الزبير عروس إذ يقول " لا يمكن أن تكون معالجة العلوم الاجتماعية، والممارسة السوسيولوجية منها خاصة، مستقيمة إذا عزلت عن الظروف التاريخية التي تشكّلت فيها كتلة المعارف الاجتماعية في المنطقة العربية، والمغاربية منها خاصة(1) ".

يتفق معظم الأساتذة الباحثين أنّ علم الاجتماع في الجزائر يمر بأزمة، وسبب هذه الأزمة يرجع إلى عدة عوامل تختلف باختلاف اللغة التي تكونوا بها، وباختلاف الخلفيات الأيديولوجية التي تشكلت لديهم، والآراء المتضاربة بينهم. كما تظهر هذه الأزمة في عدم إعطاء هذا العلم مكانته الحقيقية التي يستحقها في الجامعة الجزائرية، مقارنة بالتخصصات الأخرى، كما هو معمول به في مختلف دول العالم، خاصة الدول الغربية منها. ويعتبر تهميش علم الاجتماع، المقصود أو غير المقصود، في الجزائر من بين القضايا التي شغلت ومازالت تشغل الباحثين المختصين في هذا العلم منذ دخول هذا العلم إلى الجامعة الجزائرية إلى يومنا هذا، حيث أنّ معظم هؤلاء الأساتذة الباحثين اعتمدوا في بحوثهم على المقاربة التاريخية في تناول هذه القضية، بدءا من المراحل الأولى لتأسيس الجامعة، وتدريس علم الاجتماع فيها، ووصولا إلى الوضعية الحالية لعلم الاجتماع(2).

ولمعرفة ذلك سوف نعرج في البداية على مرحلة استقلال الجزائر عام 1962، التي شهدت نقصا كبيرا في الأساتذة المختصين في علم الاجتماع، حيث أنّ جل الأساتذة الجزائريين كانوا مختصين في الفلسفة. لذلك، ومن أجل تدارك هذا النقص، أنجز هؤلاء رسائلهم وأطروحاتهم البحثية حول مواضيع متعلقة بعلم الاجتماع، كما تمت تغطية هذا النقص أيضا بالاستعانة بأساتذة فرنسيين من أمثال: بيير بورديو، وإيميل سيكار، وغيرهم. ويمكن الإشارة إلى أن ذلك لم يؤد إلى استقلالية هذا العلم، نظرا لتدريسه باللغة الفرنسية التي تعتبر مغتربة عن المجتمع الجزائري، كذلك نظرا لبقائه تابعا لقسم الفلسفة .

كما تميزت هذه المرحلة بنقص كبير في الجامعات، التي كانت متمثلة في كل من جامعة الجزائر، ووهران، وقسنطينة، عنابة، وفي بعض المراكز الجامعية المستحدثة. كما تميزت، إضافة إلى ذلك، بنقص الأساتذة والكوادر التي تدير أمور الجامعة. هذه العوامل جعلت أصحاب القرار يتفقون على الإبقاء على النظام التعليمي الفرنسي في العلوم الاجتماعية، وذلك إلى غاية سنة 1971، وهي السنة التي تم فيها تأسيس وزارة البحث العلمي والتعليم العالي، بالإضافة إلى إصلاح الجامعات (3).

وبعد عام 1971، خاصة مع بداية الثمانينات، تم تعريب كل العلوم الاجتماعية. وقد أدى هذا الإصلاح إلى خلق تخصصات جديدة في علم الاجتماع مثل علم الاجتماع العمل، وعلم الاجتماع الريفي، وغيرها... وذلك مع تطبيق الخريطة الجامعية عام 1984، تم استبدال الكليات القديمة بمعاهد جديدة، حيث تم انشاء معهد علم الاجتماع (4).

كما يختلف الأساتذة الباحثون في نظرتهم للمحطات التاريخية التي مرّ بها علم الاجتماع في الجزائر. وسبب هذا الاختلاف مرده إلى عدة عوامل أهمها: العامل اللغوي، والعامل الأيديولوجي، فمنهم من يرى أنه مع مرحلة ما بعد الاستقلال، افتقدنا إلى تأصيل المعارف، وفقدنا معها معاني الهوية الوطنية والقيم الثقافية، وهو ما أدى إلى التبعية المفرطة للنظام التعليمي الفرنسي، ونتج عنه تقوقع العلوم الاجتماعية على نفسها داخل مدرجات الجامعة، وعدم قدرتها على معالجة مختلف القضايا الاجتماعية في الجزائر .

في مقابل ذلك، هناك من الأساتذة والباحثين من يرى أنّ مواصلة تدريس العلوم الاجتماعية بنفس النظام التعليمي الفرنسي، أدى إلى تطور التكوين المعرفي النظري بالنسبة للمختصين، والدليل على ذلك هو الاستفادة من معارف كبار علماء الاجتماع في فرنسا، من أمثال بيار بورديو الذي سبق له أن درّس في جامعة الجزائر وغيره. أمّا مرحلة الاشتراكية، فهناك من الأساتذة الباحثين من يرى أنّه تم استغلال علم الاجتماع لخدمة مصالح السلطة السياسية التي تبنت مشروع الاشتراكية، واستخدمت هذا العلم كأداة للتحكم في المجتمع وخدمة مصالحها، كما يرون أنه تم تهميش الأساتذة الذين انتقدوا أو رفضوا الاشتراكية، حيث أنه في هذه الفترة بدأت الأيديولوجيات تكشر عن أنيابها بين المختصين في علم الاجتماع، كما بدا هذا التصادم بين المختصين الاجتماعيين واضحا للعيان.

ومن جهة أخرى التمسنا فطنة النخبة السياسية والعلمية لهذه المشكل، ففي كلمة افتتاحية للحكومة الجزائرية في الملتقى الدولي الذي نظمته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة 1973 بالجزائر، تحت عنوان حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي، والتي ألقاها الأستاذ عبد الله شريط على الحاضرين، حيث قال " أنكم تعرفون أيها السادة ما يتعرض له مجتمعنا العربي في كل أقطاره من تيارات فكرية متناطحة تحاول أن تقتسمه وتمزق حاضره ومستقبله، لأنها وجدت فيه فراغا أيديولوجيا وعلميا وجعلته مستعدا لقبول التمزق والاقتسام. والتمزق الاجتماعي يتبعه حتما تمزق سياسي على مستوى الأمة العربية كلها، وعلى مستوى كل جزء من أجزاء مجتمعها. كما تعرفون أن هذا التمزق والغزو، لا يدفعه الجنود والسلاح والتضحيات بالدم، بل يدفعه جنود الفكر الوطني والوعي السياسي المدعم بالعلم والمعرفة (5) " .

بمقابل ذلك، يوجد من الأساتذة الباحثين من يرى أنّ علم الاجتماع تم إعطاؤه مسؤولية كبيرة تجاه المجتمع، متمثلة في استرجاع رموز الهوية الوطنية، وفي مقدمتها اللغة العربية، وخدمة مشروع الاشتراكية أو التنمية أو الثورة، مثل (الثورة الزراعية، والصناعية، وغيرها). هذا الاختلاف جعل المختصين في علم الاجتماع في صدام وخلاف دائمين، وأثّر سلباً على تطور علم الاجتماع في الجزائر، إذ أنّ كل فريق يرى أنّ أيديولوجيته هي التي تخدم علم الاجتماع خاصة، والمجتمع عامة.

أمّا فترة تعريب العلوم الاجتماعية، فقد أدت إلى زيادة العصبية والتنافر وتراشق الاتهامات بين المنتمين لهذا العلم، فمنهم من رفض قرار التعريب جملة وتفصيلا، بحجة عدم خلط الأمور العلمية بمسائل الهوية والإيديولوجية وغيرها، ومنهم من رفض طريقة تطبيق القرار الذي لم تهيأ له الأرضية والوقت المناسبان حسب رأيهم، حيث تمت الاستعانة بأساتذة من المشرق العربي، لإنجاح عملية التعريب، كما يرى بعض الأساتذة المفرنسين أن تطبيق قرار التعريب لم يكن بطريقة لينة بل طبق بطريقة تعسفية، من خلال إجبار الأساتذة على التدريس باللغة العربية وهم لا يتقنونها على سبيل المثال. كذلك يوجد فريق آخر من الأساتذة الباحثين من رحبوا بقرار التعريب وأثنوا عليه، بل أكدّوا على ضرورته بحجة استرجاع رموز الهوية الوطنية، كما يرى أنصار هذا التوجه أنّ علم الاجتماع لا يمكنه أن يؤدي دوره إلاّ بتدريسه بلغة المجتمع الجزائري التي هي اللغة العربية.

لقد تبين لنا، عند تتبع المراحل التي مر بها علم الاجتماع في الجزائر، أنّ الصراع أو التصادم الأيديولوجي واللغوي، وغيرها من المشاكل المختلفة التي ارتبطت بتطور علم الاجتماع في الجزائر، هي التي أدت إلى الأزمة الحالية التي يتخبط فيها هذا العلم، الذي أصبح منبوذا من المجتمع والساسة والجامعة وحتى من بعض المتخصصين فيه .

ومن بين العوامل التي زادت من تأزّم وضعية هذا العلم في الجزائر في الوقت الحالي، رغم الإصلاحات المختلفة التي شهدها كغيره من التخصصات، هو العجز في تجاوز المشكل التاريخي، حيث لم نتمكن لحد الآن من طي صفحة الماضي وتجاوزها، ولم نفكِّر في تأسيس بداية جديدة تكون بمثابة نقطة انطلاق حقيقية لتطوير علم الاجتماع في الجزائر، طبعا هذا الحلم لا يمكن أن يتحقق إلاّ باجتماع فعلي وإيجابي بين كل الأساتذة والمختصين في علم الاجتماع بغض النظر عن اختلاف لغتهم وأيديولوجياتهم، وتحديد الغرض من هذا الاجتماع، مثل تشخيص ومناقشة الوضعية التي آل إليها تخصصهم، وذلك بكشف الايجابيات وتعزيزها، وكشف النقائص وتفاديها .

لكن الواقع يوحي لنا أن هذا الاجتماع أو اللقاء أو التلاحم يكاد يكون شبه مستحيل. وليس ذلك بسبب كوننا متشائمين، بل لأننا نسعى إلى أن تناول هذا الموضوع بشكل موضوعي، بعيدا عن الذاتية والعاطفة، ولأنّ مؤشرات الواقع هي من دفعتنا إلى هذه الفرضية التي تبدو لأول وهلة أنها متشائمة، وخاصة أننا لم نصل إلى درجة من الوعي لتأسيس فضاء يحتوي كل المختصين في علم الاجتماع مثل: جمعية علم الاجتماع في تونس، مركز الأنثروبولوجيا في وهران وغيرها.

تكملة لما سبق سوف نفصل أكثر في المشاكل اللغوية والأيديولوجية التي نجدها في عملية تدريس علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية، والتي نعرضها كما يلي:

1 . المشكل اللغوي

تعتبر اللغة الوطنية لأي دولة من دول العالم بمثابة المفتاح الأساسي في حل مختلف المشاكل، وبصفتنا كمختصين في علم الاجتماع "نستطيع أن نخطط ما نشاء في الاقتصاد والزراعة والعمل والتجارة، ولكن الاقتصاد يبقى قبل كل شيء سلوكا إنسانيا تشكله الثقافة والمستوى الحضاري، والتمكن من الروح العلمي، تزدهر كلها في المجتمع أو تنكمش بما تكون عليه لغته من ازدهار أو انكماش، لقد صدق مونتي في قوله: إن اللسان هو الذي يعرف به الطبيب أمراض الجسم، والفيلسوف أمراض النفس (6) ". ولقد علمتنا الوقائع التاريخية أن اللغة مرتبطة بتطور المجتمعات، حيث أن الحضارة العربية الإسلامية على مر العصور، كلما كانت مزدهرة تزدهر معها اللغة العربية، وكلما كانت منحطة يحدث انحطاط للغة العربية. وعندما نصل إلى مستوى استخدام اللغة العربية كوسيلة اتصال في المؤسسات الوطنية مثل مصانع المحروقات في سكيكدة، ومركب الحجار في عنابة، في ذلك اليوم ستصبح للغة العربية مكانة في الجزائر، وسنستشرف بمستقبل زاهر لبلادنا(7).

لذلك كانت الحاجة الملحة إلى التخلي عن تدريس علم الاجتماع باللغة الفرنسية واستبدالها باللغة الوطنية المتمثلة في اللغة العربية، لكن ولتحقيق هذه الغاية كانت هنالك عدة عوامل ساعدت في بلورة هذه الغاية إلى فعل على أرض الواقع، ربما أبرز هذه العوامل هو رغبة أغلبية المختصين في علم الاجتماع في الوطن العربي على تدريس علم الاجتماع باللغة العربية، ومن بين الأمثلة التي توضح هذا الطرح، الملتقى الدولي الذي جمع مختلف المختصين العرب في علم الاجتماع في الجزائر سنة 1973، تحت عنوان حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي، حيث خرج بتوصيات هامة لعلى أبرزها تظهر في نقطتين أساسيتين وهما:

1.1 ـ " توصي الحلقة مكتب التعريب في الرباط بالاتصال بالجهات العلمية التي تقوم حاليا في الوطن العربي بوضع مصطلحات لعلم الاجتماع مثل المجامع اللغوية والمجالس العليا للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية في بعض الدول العربية، ودعوتها إلى إيجاد وسيلة لتنسيق جهودها، للاتفاق على توحيد هذه المصطلحات، وموافاة المكتب بما أنجزته حتى الآن في هذا السبيل ليقوم بتعميمه على جهات الاختصاص في البلاد العربية (8) ".

2.1 ـ " توصي الحلقة الجامعات العربية التي لا تزال تدرس علم الاجتماع بلغات أجنبية بأن تعمل على تعريب هذا العلم، حفاظا على وحدة الفكر العربي المعاصر في مجال علم الاجتماع، وتحقيقا للتحرر الفكري وصوغه في قالب قومي أصيل، استكمالا لمظاهر الحرية السياسية التي نالتها شعوبنا بعد كفاح طويل (9) ".

والجدير بالذكر هو أن هاته التوصيات أخذت بعين الاعتبار من طرف الأطراف الجزائرية، حيث تم عقد عدة مؤتمرات وطنية لتجسيد هذا المطلب، منها المؤتمر الأول للتعليم العالي، حيث أعطى الرئيس قرار تعريب العلوم الاجتماعية سبتمبر 1980، وفي ماي سنة 1982 انعقد المؤتمر الأول لتقييم التعريب بالجامعة، أما

سنة 1983 فشهدت استكمال تعريب العلوم الاجتماعية، حيث انبثق عن هذه الحادثة انعقاد مؤتمر الوزراء العرب للتعليم، وتم عرض التجربة الجزائرية في مجال التعريب في هذا المؤتمر، حيث أصبح علم الاجتماع يدرس باللغة العربية (10).

إن اختلاف المواقف والمبررات حول مسألة تعريب علم الاجتماع في الجزائر، أدى إلى صراع وتنافر وانقسام المختصين في هذا العلم، مثلهم كمثل الإخوة المتخاصمين أو الفرقاء حيث لا يلتقون إلا على مائدة العشاء، ولا يُكلم أحد منهم الآخر، وهذا اللقاء يكون احتراما للوالدين فقط. هكذا هي العلاقة بين أغلبية الأساتذة المعربين مع الأساتذة المفرنسين، حيث تمثل هذا الانقسام في فريقين: فريق المعربين الذي يرى أنّ اللغة العربية هي اللغة الوحيدة التي تصلح لعلم الاجتماع في الجزائر تدريسا وبحثا، مع التفتح على اللغات الأجنبية الأخرى، هذا الموقف يستند إلى عدة قناعات، منها مثلا أنَّ اللغة العربية هي لغة المجتمع التي تعتبر رمز من رموز الهوية الوطنية، وفريق المفرنسين الذي يرى أنّ تعريب علم الاجتماع أفقدته قيمته العلمية، وأدت إلى تأزمه. حيث يقول جمال معتوق: " بدلا من أن تكون عملية التعريب وسيلة للإجماع والتلاحم بين السوسيولوجيين الجزائريين، نجدها قد عملت على تعميق الجرح والتفرقة(11) ".

لذلك يعتبر الخروج من هذا الصراع المعقد شبه مستحيل. وفي نفس النقطة يتساءل ويجيب جمال معتوق أنه " في ظل هذا الجو الملوث والمؤزم نتساءل كيف يمكن للمشتغلين بعلم الاجتماع عندنا النهوض بهذا العلم وإحداث مدرسة سوسيولوجية جزائرية؟ والإجابة على هذا التساؤل تكون أنه يستحيل في وضع كهذا التلاقي بين الأطراف المتصارعة والتي لجأت في نظرنا إلى استعمال عامل اللغة لإخفاء ضعفها وبعدها عن العلم (12)". لأنه من الصواب أن يعمل الأساتذة المعربين على تطوير الإنتاج السوسيولوجي باللغة العربية، وأن يعمل الأساتذة المفرنسين على الترجمة من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية لإثراء الإرث السوسيولوجي في الجامعة الجزائرية، ومنه يستفيد طلبة علم الاجتماع من تخصصهم بما يحمله مصطلح الاستفادة من معنى، والواضح أن هذه التوجيهات أو النصائح لا يمكن تجسيدها في الجامعة الجزائرية إلا إذا تكاثفت الجهود، وتلاحمت الأيدي بين الأساتذة المعربين والأساتذة المفرنسين في تخصص علم الاجتماع، أي أن يُكمل كل طرف منهم الآخر لسد النقص، ولتطوير عملية تدريس علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية، إضافة إلى إنتاج مختصين اجتماعيين متمكنين ومتميزين، الذين بدورهم يسهرون على تلبية المطالب والحاجات الاجتماعية.

ما يجدر الإشارة إليه كذلك، هو أن اللغة العربية " مهما كان عجزها الحالي عن استيعاب المصطلحات العلمية، فإنها سترتقي برقي مجتمعها أو جزء من المثقفين منه لهذا الاستيعاب، ولكن ما يبقى مشكلا، وما يوشك أن يضل مشكلا دهرا آخر طويلا، لأنه بقي قائما منذ حوالي أربعة عشر قرنا، وما يزيد نحن اليوم أن نطرحه في هذا المجتمع، فهو وجود لغتين للمجتمع الواحد (13) "، وقد أثبتت التجارب المختلفة أنَّ تقدم مختلف دول العالم، كان بالاعتماد على لغة واحدة ألا وهي اللغة الوطنية، مع التفتح على اللغات الأجنبية.

2 . المشكل الأيديولوجي

هناك فئة من المختصين في علم الاجتماع ترى أنّ " العلوم الاجتماعية هي علوم إيديولوجية بحكم طبيعتها، وليس من الممكن أن تواصل مسيرتها، ولا تطورها، بعيدا عن الموجهات الأيديولوجية في المجتمعات المختلفة(14)". لكن حسب رأينا تكون الإيديولوجية نافعة، إذا تم توظيفها بشكل صحيح بعيدا عن كل دغمائية تشوه الحقيقة، وليس كما يستخدمها بعض المختصين في بلداننا العربية عامة والجزائر خاصة.

وهناك فئة أخرى من المختصين في علم الاجتماع ترى أنّ " مقولات الموضوعية الخالصة والمنهجية والعلمية، قضايا قابلة للتطبيق في الدراسات الاجتماعية، بعيدا عن كل التوجهات الأيديولوجية، إذ يمكن دراسة الواقع الاجتماعي بأسلوب موضوعي (15) ". لكن حسب رأينا هذا الأمر شبه مستحيل، لأنه لا يمكن أن نعزل الباحث عن خلفياته الثقافية والدينية وغيرها من المظاهر التي نشأ فيها، وترعرع بها، ومع ذلك يمكنه أن يكون موضوعيا نسبياً، وهو ما يطلق عليها بالموضوعية النسبية، أي لا يتعصب لفكر أو رأي أو توجه أو موقف أو أيديولوجية.

ليست الأيديولوجيا في علم الاجتماع ظاهرة جزائرية فقط، بل هي ظاهرة عالمية موجودة في مختلف جامعات العالم، لذلك أصبحت الدراسة حول أسبابها ومعالجتها، ضرورة ملحة على المختصين في هذا العلم، بهدف تحقيق الموضوعية النسبية في معالجة مختلف الظواهر الاجتماعية في الجزائر. حيث يرى فرانسوا بوريكو أنّ " القضية الجوهرية بالنسبة إلى عالم الاجتماع تتمثل في ضرورة وقوفه على الأسباب التي جعلت السوسيولوجيا إلى حد الآن عاجزة عن التحرر من الأيديولوجيا (16) " .

إضافة لما سبق، نجد أن الأيديولوجيا أثرت على منظومة التكوين، حيث أنّ برامج علم الاجتماع غير مصممة بطريقة واضحة المعالم، إذ نجد أن أستاذ المقياس له حرية التصرف في المحاضرة كيفما شاء، وبالتالي، فإنه كلما تغير أستاذ المقياس تغير معه مضمونه، نظرا لاختلاف التوجهات والايديولوجيات وغيرها. أمّا طريقة التدريس، فتختلف من أستاذ إلى آخر. فمنهم من يكتفي بالتلقين ويرفض أن يتخلل درسه أي نقاش، وهؤلاء يمثلون الأغلبية، ومنهم، وهم الأقلية، من يجتهد في تحضير المحاضرة، ويحبذ فوق ذلك النقاش مع الطلبة(17).

وهناك أيضا نقص كبير في الإنتاج العلمي النوعي والمتميز للأساتذة والباحثين في تخصص علم الاجتماع، خاصة باللغة العربية بصفتها لغة التدريس، واللغة التي يفهمها كل طلبة علم الاجتماع. فمعظمهم يقومون بأبحاث لتحقيق أغراض محددة، حتى إذا تم لهم ذلك، توقفوا عن البحث والدراسة. ذلك ما نلاحظه عند مناقشة أطروحة جامعية، أو الترشح لنيل درجة علمية معينة، أو التوسل بتظاهرة علمية لإشباع حاجة سياحية أو مادية أو غيرها .

كذلك، منذ التحاقنا بتخصص علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية، ونحن نسمع من الأساتذة والطلبة، ونتناقش معهم، ونتساءل حول موضوع النظريات في علم الاجتماع: لماذا كل النظريات التي تدرس في علم الاجتماع مستوحاة من بيئة مغايرة (الدول الغربية) للبيئة الجزائرية، التي تختلف عنها ثقافة ودينا؟ هل كل مفاهيمها ومناهجها وأدواتها تصلح لدراسة الواقع الجزائري؟ هل يمكن أن نقرب الفهم والاستيعاب للطلبة في ظل هذه المفارقة؟ هل يمكن للمختصين في علم الاجتماع أن يؤسسوا نظريات تصلح لدراسة المجتمع

الجزائري؟ إنَّ الأسئلة كثيرة ومتنوعة في هذا الإطار، لكن الإجابة عنها صعبة ومعقدة، نظرا لاختلاف الأيديولوجيات بالنسبة للأساتذة الذين يدرسون علم الاجتماع، فعلي الكنز مثلا يرى أن " علم الاجتماع العربي يتصف بالتبعية الأساسية للسوسيولوجيا الغربية، حيث تتمثل هذه التبعية في التكرار والتقليد. وهذا ما يؤدي إلى عدم الفهم الصحيح للواقع العربي من قضايا مختلفة (18) ".

قد يجيب بعض المختصين بأن علم الاجتماع علم عالمي، وبأنه يجب أن نبتعد عن هذه الدوغمائية التي تخرجنا من الإطار العلمي للتخصص، أو قد يتفق بعض المختصين مع هذا الطرح، ويستدلون على ذلك بأن النظريات الغربية تمثل واقع المجتمع الغربي، سواء فيما يتعلق بالماضي أو الحاضر، وفي إطار التراكم المعرفي الذي انطلقت منه وطورته. لذلك يمكننا، في رأيهم، أن نؤسس لنظريات عربية أصيلة، وذلك باتباع نفس الخطوات التي انتهجها الغرب، خاصة مع توفر التراث النظري العربي، مثل مقدمة ابن خلدون. ويرى هؤلاء بأن هذا التوجه، هو الحل الوحيد للخروج من المشاكل والأزمات، التي يعيشها علم الاجتماع في الجزائر.

من بين المخلفات التي تركها الاستيراد المعرفي غير المنتظم، من طرف المختصين في علم الاجتماع، نجد عدم القدرة على فهم حقيقة الواقع الجزائري. وكمثال على هذه المسألة، لم يتنبأ المختصون في علم الاجتماع بالأزمة التي عرفها المجتمع الجزائري في التسعينيات، ولا بالحراك الشعبي الذي عرفه المجتمع من بداية 22 فيفري 2019 إلى يومنا هذا. ويضاف إلى ذلك، تعصب بعض المختصين وانحيازهم لتيار فكري دون الآخر، أو تبنيهم أيديولوجيا معينة دون أخرى، وفرضهم هذه المواقف على الطلبة فرضا، ودفاعهم عنها بشراسة، سواء في البحوث أو المحافل العلمية، أو غيرها من الفضاءات العلمية .

إن ما هو متعارف عليه عالمياً هو أنّ الصراع بين علماء الاجتماع، في المجال النظري، ضرورة علمية تقرب الفهم وتوضح المعاني، وتزيد التراث النظري ثراءً معرفيا، يخدم المعرفة وحاجات المجتمع. غير أنه في بلداننا العربية، فإن المعادلة واضحة وضوح الشمس في وسط النهار، والقمر في الليلة الليلاء، إذ أنه لا مجال لقبول اختلاف الأيديولوجيات والتعايش معها، كما يقول المثل: " فإما أن تكون معي، وإما أن تكون ضدي "، وهكذا يصبح الخلاف المؤدي إلى إثراء الفكر والرأي، سببا في النزاع والتقوقع وتحجر الفكر وتخلف الرأي. وكم كان ذلك سببا في إحداث شروخ عميقة بين المختصين، أدت إلى انقسامهم إلى تكتلات ومجموعات، لا تعترف بالنقاش خارج ما تؤمن به، ولا تجد أي دافع علمي للخوض فيه. حيث يقول علي الكنز: " تأكيدا لمقولة ملكي أكثر من الملك، نجد ماركسيي القاهرة مثلا أكثر قطيعة من نظرائهم البارسيين، ونجد اتباع النظرية الوظائفية في الرباط أكثر تشددا من صاحبها في نيويورك(19) "، وهكذا دواليك في الجزائر وفي مختلف الدول العربية.

لقد أدت مختلف المواقف السلبية ضد علم الاجتماع في الجزائر، إلى صعوبة ممارسة الأساتذة الباحثين لأدوارهم بحثا وتدريسا، وما زاد الأمور تعقيدا وحيرة بالنسبة للمهتمين بالوضعية التي آل إليها علم الاجتماع في الجزائر، هو أنّ الحلول المقترحة لتطوير علم الاجتماع لا تقتصر على مقاطعة استهلاك المعرفة الغربية أو استبدالها بمعرفة عربية أصيلة تساعد على فهم المجتمع الجزائري أو العربي فقط، أو على تبني أيديولوجية معينة على حساب أخرى، أو تطوير اللغة العربية فقط وتدعيمها بلغات أجنبية، وإنما بمواجهة ثقل

المجتمعات العربية عامة، والجزائر خاصة، المعروفة بقيامها على مبدأ السلطة، وتبنيها الموقف السلبي اتجاه علم الاجتماع (20).

خاتمة:

هناك مقولة لـريمون آرون نود أن نوردها في مستهل هذه الخاتمة لدلالتها القوية وهي: " إنّ علم الاجتماع لم يكن يستحق ساعة من الاهتمام إذا لم يمكّنّا من تحسين المجتمع (21) ". هذه المقولة تنطبق على علم الاجتماع في الجزائر. إذ ما الفائدة من الاهتمام بعلم لم يستطع أن يَفهم أو يُفسر أو يُحلل أو يَنتقد أو يَكشف حقيقة المجتمع الجزائري؟

إن اهتمام الأساتذة الباحثين بهذا الموضوع، من خلال معالجة المشاكل التي تعرقل هذا التخصص، واقتراحهم للحلول الممكنة التي تساعده على تجاوز هذه الأزمة، يجعلنا نتنبأ بمثول هذا العلم للشفاء النسبي الذي يمكنّه من أداء الدور المتوقع منه في المجتمع الجزائري، مع العلم أنّ بعض المشاكل معقدة ولا يمكن تجاوزها بسهولة مثل مشكلة اللغة والأيديولوجيا. لكن هذا التنبؤ لا يمكن أن يتجسد على أرض الواقع، إلاّ إذا تم عقد لقاء بين جميع الأساتذة المختصين في علم الاجتماع حول مائدة واحدة، تحدوهم خدمة هذا العلم، وخدمة المجتمع، وحبذا لو يكون هذا اللقاء تحت غطاء رسمي، كتأسيس **جمعية للأساتذة الباحثين في علم الاجتماع** مثلا، بحيث تكون هذه الجمعية الفضاء الرسمي والمثالي لتطوير هذا الأخير في الجزائر.

اعتمادا على آراء الأساتذة الباحثين، فإن هذه المشاكل التي يواجهها علم الاجتماع في الجزائر، ليست مشاكل أبدية، بل يكفي أن تتضافر جهود الدولة والمجتمع وخصوصا النخب السياسية والثقافية، حتى يمكن تجاوزها، وهناك مجموعة من الحلول، وإن ليست كلها، والتي يمكن أن تساهم في تجاوز الأزمة التي يتخبط فيها علم الاجتماع، تخص الإرادة السياسية والباحثين السوسيولوجيين والظروف الموضوعية للمجتمع، نوردها في النقاط التالية، متجنبين التعمق في تحليلها نظرا لخصوصية المقام، وهي كما يلي:

ـ معالجة قضية التعريب (تدريس علم الاجتماع باللغة العربية) بطريقة موضوعية، عن طريق تعاون الأساتذة المعربين والأساتذة المفرنسين من أجل تجاوز هذه القضية، من دون توظيف للأيديولوجية والمصالح الضيقة، إضافة إلى الخروج بحلول تخدم علم الاجتماع والمجتمع الجزائري، والاقتداء بالدول المتقدمة بخصوص وحدة لغاتهم الوطنية، وإثراء اللغة الوطنية بالتفتح على اللغات العالمية والترجمة منها إلى اللغة الوطنية .

ـ الابتعاد عن التوجهات الأيديولوجية في تدريس علم الاجتماع، وفي البحوث العلمية، وكشف حقيقة الظواهر الاجتماعية كما هي في الواقع، دون إضافة أو إنقاص.

ـ إبراز علم الاجتماع لحضوره. وحتى يكون له ذلك، لا بد له من " إقناع المجتمع من جديد من خلال تبني مواقف نقدية صارمة اتجاه الممارسة العلمية أولا، ثم تجاه السلطة السياسية وأجهزتها ثانيا، وعند دراسة المجتمع ومؤسساته ثالثا(22)".

. ضرورة الالتزام بالنقد العلمي للمعارف بشكل موضوعي ولو نسبيا، مع التخلي عن الأيديولوجيا المتعصبة، والسهر على التكوين الجيد والمميز لطلبة علم الاجتماع، ولا يتم ذلك إلاَّ بتظافر الجهود بين كل أساتذة علم الاجتماع (القدامى والجدد) على المستوى الوطني .

. "إننا بوصفنا علماء الاجتماع ليس من شأننا ولا من اختصاصنا أن نتولى تبسيط قواعد اللغة وحذف ما فيها من حشو، وابتكار أساليب جديدة في تعلمها وكتابتها، ولكن من شأننا ومن اختصاصنا أن نطالب علماء اللغة بأن يحولوا بعض جهدهم إلى هذه الناحية من بحوثهم اللغوية، لأننا أعرف من غيرنا بأن اللغة هي الممر الرئيسي الذي ينتقل منه مجتمعنا من التخلف إلى التقدم، ومن القعود إلى النهوض (23) ".

قائمة المراجع:

1 ـ العياشي عنصر: نحو علم اجتماع نقدي دراسات نظرية وتطبيقية، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

2 ـ جمال، معتوق: علم الاجتماع في الجزائر من النشأة إلى يومنا هذا، دار الإمام مالك، الجزائر، 2004.

3 ـ جمال عبيدي، التعريب والتناقضات الاجتماعية في الجزائر، فصل في كتاب: الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الطبعة 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

4 ـ حسن، رمعون: ممارسة العلوم الاجتماعية في الجزائر، فصل في كتاب: مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.

5 ـ خولة طالب الإبراهيمي، الجزائريون والمسألة اللغوية، ترجمة محمد يحياتن، الطبعة 2، دار الحكمة، الجزائر، 2013.

6 ـ عروس، الزبير: مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، فصل في كتاب: مدخل في تاريخ السوسيولوجية وواقعها: المدرسة الجزائرية نموذجا، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.

7 ـ عبد الله شريط وآخرون، حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، الجزائر، 19 ـ 26 مارس 1973.

8 ـ عبد الله شريط، مشكلة اللغة والمجتمع، فصل في كتاب حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، الجزائر، 19 ـ 26 مارس 1973.

9 ـ وسيلة، خزار: الأيديولوجيا وعلم الاجتماع جدلية الانفصال والاتصال، الطبعة 1، منتدى المعارف، لبنان، 2013.

الهوامش:

1 ـ عروس، الزبير: مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، فصل في كتاب: مدخل في تاريخ السوسيولوجية وواقعها: المدرسة الجزائرية نموذجا، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص261.

2 ـ المرجع السابق، (ص263).

3 ـ حسن، رمعون: ممارسة العلوم الاجتماعية في الجزائر، فصل في كتاب: مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص291.

4 ـ المرجع السابق، ص291،292.

5 ـ عبد الله شريط وآخرون، حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، الجزائر، 19 ـ 26 مارس 1973، ص17،18

6 ـ عبد الله شريط، مشكلة اللغة والمجتمع، فصل في كتاب حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، الجزائر، 19 ـ 26 مارس 1973، ص347

7 ـ جمال عبيدي، التعريب والتناقضات الاجتماعية في الجزائر، فصل في كتاب: الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الطبعة 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص480

8 ـ عبد الله شريط، مرجع سابق، ص23.

9 ـ المرجع السابق، ص24

10 ـ خولة طالب الإبراهيمي، الجزائريون والمسألة اللغوية، ترجمة محمد يحياتن، الطبعة 2، دار الحكمة، الجزائر، 2013، ص206،207

11 ـ جمال، معتوق: علم الاجتماع في الجزائر من النشأة إلى يومنا هذا، دار الإمام مالك، الجزائر، 2004، ص150.

12 ـ المرجع السابق، ص151.

13 ـ عبد الله شريط، مرجع سابق، ص356

14 ـ وسيلة، خزار: الأيديولوجيا وعلم الاجتماع جدلية الانفصال والاتصال، الطبعة 1، منتدى المعارف، لبنان، 2013، ص302.

15 ـ المرجع السابق، ص302

16 ـ المرجع السابق، ص284

17 ـ العياشي، عنصر: نحو علم اجتماع نقدي دراسات نظرية وتطبيقية، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص76

18 ـ مرجع سابق، علي الكنز، ص99،100

19 ـ المرجع السابق، ص102

20 ـ المرجع السابق، ص105

21 ـ مرجع سابق، وسيلة خزار، ص293

22 ـ . مرجع سابق، العياشي عنصر، ص69

23 ـ مرجع سابق، عبد الله شريط، ص357